

تقرير نقاش الادارة وتحليلاتها

تأسست شركة الأنوار القابضة ش.م.ع.ع في 20 ديسمبر 1994 كشركة مساهمة عامة مدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية. وقد تمكنا على مدى العشرين سنة الماضية من بناء شركات ناجحة وتجارنا من بعضها من خلال بيع الحصص أو طرحها للاكتتاب في سوق المال. وكان من ضمن الميزات الرئيسية في استثمارنا الاستراتيجية المرونة في تخصيص رأس المال والقدرة على تسهيل وتيسير التميز التشغيلي من خلال زيادة رأس المال. والأهم من ذلك كله أننا ندرك حدود "دائرة اختصاصها" ونبني المحفظة الاستثمارية من حولها.

استراتيجية الاستثمار: التميز والوضوح والثبات

• لقد أثبتت استراتيجية الاستثمار والتنوع التي انتهجتها شركة الأنوار جدواها في الارتقاء بأعمال الشركة وتمكينها من احتلال مرتبة رائدة في قطاع الأعمال وتحقيق عائدات استثمارية مجزية على مدى العشرين سنة الماضية. وتقوم هذه الاستراتيجية على ما يلي:

- دعم الشركات التي تتمتع بإمكانيات التطور والتنوع وأغلبها قائمة في سلطنة عمان.
- تقديم خدمات متخصصة حسب القطاع.
- دعم قطاع الخدمات المالية والصناعة وتجارة التجزئة والاستهلاك والرعاية الصحية والطاقة.
- تنمية رأس المال/ شراء الاستثمارات بواسطة الاقتراض
- تشجيع مساهمي الأغلبية أو المساهمين الرئيسيين على تحقيق الأهداف الطموحة لخلق القيمة.
- التحلي بروح المسؤولية عند إنجاز الاستثمارات.
- بذل العناية الواجبة ورصد المؤشرات البيئية والاجتماعية والحوكمة لكل حالة استثمار.
- توظيف الخبرة في كل قطاع للحصول على أفضل الفرص الاستثمارية.
- إبرام صفقات الامتلاك والاستحواذ.
- الإقرار بان المنافسة المحدودة في مرحلة الاستحواذ تفضي إلى تعظيم العوائد الاستثمارية.
- اتباع الاجراءات الصارمة في إدارة العمليات الاستثمارية.

إن القاسم المشترك بين جميع الشركات المستثمر فيها هو أن لديها إمكانيات غير مُستغلة. لذلك، فإن الاستثمار في أسهم الشركات الخاصة يهدف الى فتح مجال استغلال هذه الإمكانيات من خلال خطط مُحددة لخلق قيمة.

من خلال نموذج الملكية النشطة الذي صممناه لأنفسنا، فإننا نهدف الى التأثير على التوجه الاستراتيجي للمؤسسات الشريكة لمساعدتها على تحقيق أهدافها ورعاية نمو أرباح الشركة باعتباره الدافع الرئيسي لتحقيق العوائد.

المشهد الاقتصادي العالمي:

• لا يزال الاقتصاد العالمي يحاول التعافي والانتعاش في وقت تعاني فيه الكثير من البلدان ذات الدخل المرتفع من آثار ومخلفات الأزمة المالية العالمية، كما أن الاقتصادات الناشئة باتت أقل ديناميكية مما كانت عليه في الماضي.

• بعد ارتفاع طفيف الى 2.6% في سنة 2014، من المتوقع أن ينمو الناتج الإجمالي العالمي بنسبة 3% في سنة 2015 و 3.3% في سنة 2016 بدعم من الانتعاش التدريجي في البلدان ذات الدخل المرتفع وانخفاض أسعار النفط وتراجع حدة الظروف السلبية التي تمر بها البلدان النامية.

• على الرغم من تحسن النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة في ضوء تعافي أسواق العمل واتباع سياسة نقدية ملائمة ومشجعة على الاستثمار، فقد كان نسق الانتعاش بطيئاً في منطقة اليورو واليابان نتيجة تبعات الأزمة المالية وعدم القدرة على تجاوز بعض العقبات الهيكلية الأخرى. وفي الوقت نفسه تشهد الصين تباطؤاً في النمو ولكنها قادرة على إدارته بعناية.

المشهد الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي:

• لقد مثل الهبوط الحاد وغير المتوقع لأسعار النفط الخام أهم حدث في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي خلال سنة 2014، حيث فقد برميل النفط الخام أكثر من 50% من قيمته. وقد التزمت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي بمواصلة برامج تنويع مصادر الاقتصاد بدعم من السياسات المالية التوسعية.

• إن استمر نسق انخفاض أسعار النفط الخام على المدى المتوسط، فإن ذلك من شأنه أن يقلص من حجم الإنفاق الحكومي. وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 4.5% في سنة 2015.

• في فبراير 2015، خفضت وكالة ستاندرد اند بورز التصنيف الائتماني وتوقعات النمو للعديد من الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط، مبررة هذا التخفيض بالهبوط الحاد في أسعار النفط في الفترة الأخيرة.

• يبلغ إجمالي الاحتياطيات المتوفرة لدى دول مجلس التعاون الخليجي أكثر من 2.8 تريليون دولار، لذلك فإن اقتصادات هذه المنطقة قادرة على تغطية النفقات العامة بواقع 3 أضعاف استناداً إلى تقديرات سنة 2014. كما أن انخفاض مستويات الدين والوضع الائتماني المستقر لحكومات دول مجلس التعاون الخليجي يساعدها على مواصلة تنفيذ مشروعات البنية الأساسية والإنفاق العام بنسق ثابت ودون أي عوائق.

• شهدت أرباح الشركات في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي نمواً إجمالياً بنسبة 9.8% لكامل سنة 2014 حيث لامست سقف 68.5 مليار دولار بقيادة من قطاع الخدمات المالية والقطاع العقاري.

• تتواصل التوقعات الإيجابية لدول مجلس التعاون الخليجي على المدى القصير بفضل بقاء معدلات التضخم في مستويات معتدلة وتوفر فوائض مالية كبيرة تراكمت على مدار السنوات السابقة.

• إن فتح السوق السعودية أمام المستثمرين الأجانب سيحدث تغييراً هيكلياً رئيسياً لأسهم دول مجلس التعاون الخليجي في سنة 2015.

• من المرجح أن يكون هناك تأثير طفيف لانخفاض أسعار النفط على الأنظمة المصرفية للدول المصدرة للنفط على المدى القريب، إلا أنه من المنتظر أن تزداد مخاطر التراجع الاقتصادي بمرور الوقت. ويمكن أن يؤدي ارتفاع معدلات التضخم الناتج عن انخفاض أسعار النفط إلى تراجع جودة الأصول والسيولة والربحية، ولكن سرعة التكيف قد تختلف من بلد إلى آخر.

• هناك العديد من العوامل الرئيسية التي ستساعد على نمو سوق المشاريع بالمنطقة في السنة المقبلة. بالإضافة إلى عوامل الاقتصاد الكلي مثل النمو السكاني، هناك عوامل محلية مثل تنظيم معرض اكسبو في دبي سنة 2020 ونهائيات كأس العالم لكرة القدم في قطر سنة 2022.

• من المتوقع أن يؤدي التقييم المنخفض لأسواق المال حالياً في دول مجلس التعاون الخليجي وتحسن النشاط الاقتصادي العالمي إلى نمو أسواق الأسهم في سنة 2015.

أداء مؤشر السوق	أبو ظبي	البحرين	دبي	الكويت	سلطنة عمان	قطر	السعودية
2014	5.6%	14.2%	12.0%	13.4%	7.2%	18.4%	2.4%

الاقتصاد العماني والرؤية المستقبلية

بشكل عام، كانت سنة 2014 سنة جيدة على مختلف الجوانب، حيث كان للإنفاق الحكومي أثر مباشر في انتعاش أغلب الأنشطة الاقتصادية ورفع مستويات قطاع الاستهلاك وأنشطة التصدير والاستيراد. كما شهد الناتج المحلي الإجمالي العماني نمواً بنسبة 5.2% بأسعار السوق خلال سنة 2014 ليقترّب من 23.62 مليار ريال عماني، مقابل 22.45 مليار ريال عماني في السنة السابقة.

في سنة 2014، بلغ إجمالي الإيرادات الحكومية 13.65 مليار ريال عماني، مُسجلاً انخفاضاً طفيفاً بنسبة 4% عن إيرادات 2013 وزيادة بنسبة 16.6% عن الإيرادات المُحددة في موازنة سنة 2014. وتواصلت مساهمة قطاع النفط والغاز في الإيرادات الحكومية في حدود 75% بمتوسط سعر 103.2 دولار للبرميل الواحد مقابل 105.5 دولار للبرميل الواحد في سنة 2013.

وبلغ إجمالي حجم الائتمان الممنوح من قبل القطاع المصرفي 16.80 مليار ريال عماني اعتباراً من نوفمبر 2014، أي بزيادة قدرها 10.4% (بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة السابقة). ويُشكل إقراض القطاع الخاص أكثر من 87.5%، وقد ارتفع بنسبة 9.9% بالمقارنة مع السنة السابقة ليصل إلى 14.7 مليار ريال عماني في نهاية نوفمبر 2014. وبعد التخفيف من معدلات الفائدة في النصف الأول من سنة 2014، من المتوقع أن يتواصل انخفاضها في السلطنة خلال سنة 2015.

قد شهدت أرباح الشركات في سلطنة عمان انخفاضاً طفيفاً بنسبة 1.6% بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة السابقة لتستقر في حدود 0.81 مليار ريال عماني في سنة 2014، وهذا يعود أساساً إلى انخفاض أرباح البنوك وقطاع الاستثمار التي تراجعت بنسبة 2.3% بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة السابقة، في حين ارتفعت أرباح القطاع الصناعي بنسبة 2.7%.

سيواصل نمو قطاع الإنفاق الاستهلاكي نظراً لأن الخطة الخمسية الثامنة تهدف إلى خلق 200,000 إلى 275,000 فرصة عمل جديدة للقوى العاملة الوطنية، بعدما كان الرقم المُستهدف 56,000 فرصة عمل في سنة 2014. وقد ساهمت أسعار المواد الغذائية المنخفضة في تراجع معدل التضخم إلى 0.8% في سنة 2014 بعد أن كان 1.3% في سنة 2013، وهو أدنى مستوى في دول مجلس التعاون الخليجي.

يبلغ إجمالي الإيرادات المُحددة في موازنة 2015 حوالي 11.6 مليار ريال عماني، أي بانخفاض طفيف قدره 0.9% بالمقارنة مع الإيرادات المُحددة في موازنة 2014، حيث ساهمت إيرادات النفط والغاز بنسبة 78.9% على أساس متوسط سعر 85 دولاراً للبرميل النفط الخام. كما أن الحكومة تهدف إلى تحقيق نمو بنسبة 5% في سنة 2015، وقد أعلنت أن إجمالي الإنفاق العام يبلغ 14.1 مليار ريال عماني، مما يُشير إلى وجود عجز بقيمة 2 مليار ريال عماني. ومن المرجح أن تلجأ الحكومة إلى إصدار سندات سيادية لسد أي فجوة مالية في سنة 2015. علماً بأن سعر التوازن الضروري لتغطية عجز موازنة سنة 2015 يُقدّر بمبلغ 105 دولار.

6

شركة الأنوار القابضة ش.م.ع.ع

إن التوجيهات السامية والنظرة المستقبلية بعيدة المدى لجلالة السلطان المعظم، حفظه الله ورعاه، تمثل نبراسا تسير السلطنة على هُداه في طريق النمو والازدهار.

فيما يلي ملخص القيمة السوقية لأداء سوق مسقط للأوراق المالية بحسب القطاع (المبالغ بمليار ريال عماني)

البيان	مارس 2013	مارس 2014	مارس 2015	التغيير السنوي	التغيير في الربع الأول من سنة 2015
البنوك والاستثمارات	3.83	4.16	3.92	-5.76%	2.78%
الخدمات	2.81	3.32	3.64	-9.64%	0.47%
الصناعة	1.54	1.98	1.61	-18.67%	2.13%
إجمالي القيمة السوقية	8.18	9.47	9.17	-3.06%	1.40%

التغيير في حركة المؤشر

البيان	المؤشر العام	الصناعة	البنوك والاستثمارات	الخدمات	التغيير في المؤشر العام
مارس 2015	6.238.00	8.158.29	7.704.64	3.425.86	-9.04%
مارس 2014	6.858.89	10.534.23	8.140.76	3.696.57	14.51%
مارس 2013	5.989.68	8.155.30	7.271.57	3.150.72	5.27%
مارس 2012	5.690.07	6.347.56	6.642.69	2.639.81	0.09%
ديسمبر 2011	5.695.12	5.958.75	6.385.67	2.567.28	15.79%
ديسمبر 2010	6.754.92	7.306.48	8.319.73	2.705.72	6.06%
ديسمبر 2009	6.368.80	7.446.79	9.374.73	2.701.95	17.05%
ديسمبر 2008	5.441.12	4.321.64	6.620.92	2.527.87	-39.78%
ديسمبر 2007	9.035.48	8.137.06	12.37.06	3.533.14	61.88%
ديسمبر 2006	5.581.07	5.072.80	7.179.27	2.323.92	14.49%
عدد الأسهم المدرجة في المؤشر	30	7	16	7	

(المصدر: دليل المستثمرين الصادر عن سوق مسقط للأوراق المالية)

تلقي مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية دعما من أنشطة تجارة التجزئة التي بلغ متوسط قيمة تداولاتها اليومية 9.30 مليون ريال عماني في سنة 2014 بالمقارنة مع 9.17 مليون ريال عماني في سنة 2013. وارتفع سقف سوق الأسهم بنسبة 2.89% ليصل خلال سنة 2014 إلى 14.56 مليار ريال عماني بعد إدراج المزيد من الشركات الجديدة.

الفرص

إن تركيز الحكومة على الإنفاق على مشروعات البنية الأساسية سيوفر فرصا جيدة للشركات التي تستثمر فيها شركة الأنوار القابضة ش.م.ع.ع، وستعود الفائدة في نهاية المطاف على شركة الاستثمارات القابضة. وبناء على ما تقدم فإننا نتوقع الآتي:

1. ستواصل شركاتنا المستثمر فيها تحقيق المزيد من الإيرادات.
2. ستساعد إجراءات التوسع والإجراءات التجارية على تحقيق النمو وتحسين الأداء.
3. سيوفر لنا النمو الاقتصادي فرصا استثمارية جيدة.
4. ستواصل الحصول على الأموال اللازمة للتوسع.

٤

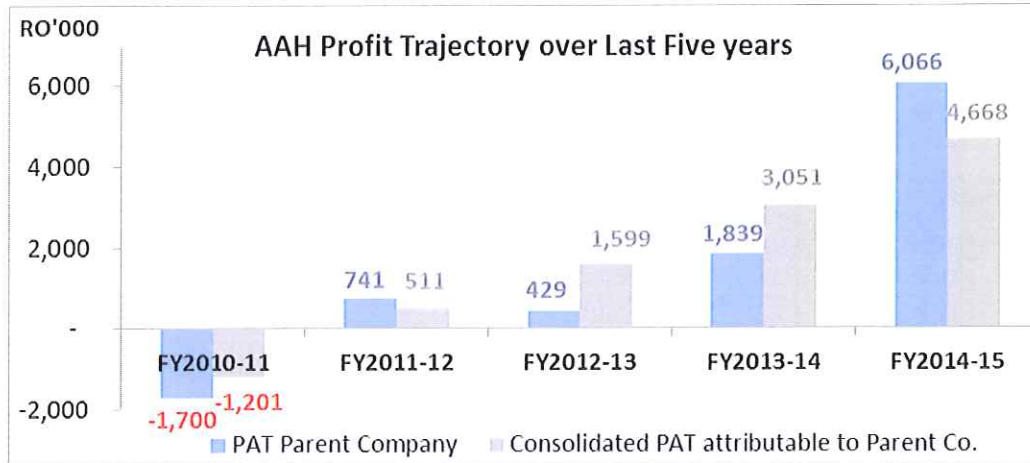
5. سواصل دعم الإجراءات واللوائح الحكومية.

نحن نسعى دائماً، بصفتنا شركة استثمارية قابضة، الى استكشاف الفرص الاستثمارية الجيدة التي تمكن من تحويل الخسائر إلى أرباح. وقد أعدت الإدارة شركة الأنوار القابضة ش.م.ع.ع إعداد جيداً لتحقيق النمو. علماً بأن نموذج الأعمال بشركتنا يخضع لاختبارات منتظمة بما يتفق مع تطورات السوق والتوقعات الاقتصادية.

تتمثل استراتيجية شركة الأنوار القابضة ش.م.ع.ع في تبوء مكانة رائدة بين الشركات والبقاء في جوهر العملية الاستثمارية. وعلى الرغم من وجود بعض التحديات، فإن هناك دائماً فرصة للتطور والتحسين. ونحن نشعر بالفخر والاعتزاز بما حققناه من إنجازات خلال سنة 2014، ويحدونا الأمل والتفاؤل حول المستقبل.

تحليل الأداء

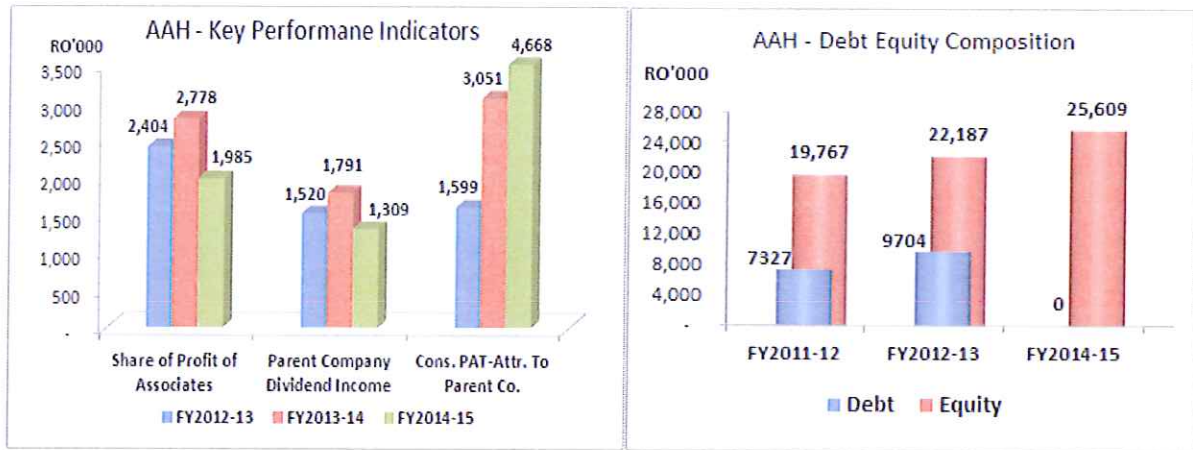
خلال السنة المالية 2014-2015 واصلت شركة الأنوار القابضة السير بثبات في طريق النمو والربحية كما هو موضح في الرسوم البيانية التالية:



شهدت أرباح شركة الأنوار نمواً مطرداً على مدى الخمس سنوات الماضية، وفي السنة المالية 2014-2015، سجلت الشركة أعلى مستوى للأرباح على الإطلاق منذ تأسيسها.

60

شركة الأنوار القابضة ش.م.ع.ع

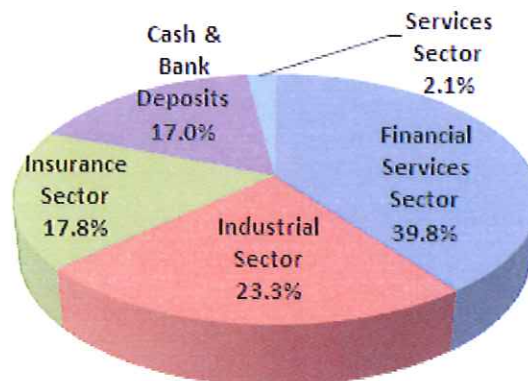


لقد تمكنت الشركة من تحقيق نمو في محفظة الاستثمارات مع المحافظة على سياسة اقتراض حذرة. اعتباراً من 31 مارس 2015 لم تكن هناك أي ديون مستحقة من شركتنا.

فيما يلي القطاعات المكونة لدفتر الاستثمار : (المبالغ بالآلاف ريال عماني)

السنة المالية 2015-2014	السنة المالية 2014-2013	القطاع
10.262	19.417	قطاع الخدمات المالية
6.414	6.660	القطاع الصناعي
4.651	4.313	قطاع التأمين
3.932	551	الودائع المصرفية والنقدية
537	533	قطاع الخدمات
25.796	31.474	المجموع

المحفظة الاستثمارية لشركة الأنوار القابضة كما في 31 مارس 2015: 25.80 مليون ريال عماني



التطورات الرئيسية:

مع الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لتأسيس شركة الأنوار القابضة، كانت نتائج الأداء لسنة 2014-2015 جيدة للغاية، حيث استمر أداء الشركة في التطور الإيجابي ليترك بصماته على المشهد الاستثماري العماني عموماً، وقد سجلت الشركة أفضل أرقام أرباح منذ تأسيسها. وهذه المكاسب هي ثمرة تنفيذ حزمة من الخطط والاستراتيجيات الخاصة بأعمال الشركة والتزامها بنموذج الأعمال المستدامة التي تصب في مصلحة جميع الأطراف المعنية وأصحاب المصلحة. وقد حققت جميع شركتنا الرئيسية المستثمر فيها أداء جيداً. ونحن نشعر أننا مستعدون لمواجهة التحديات المستقبلية ولكننا نبقى في نفس الوقت نتحلى بالحيطة ونواصل انتهاز سياسة حذرة.

1. الطرح العام الأولي لأسهم شركة المها للسيايراميك

تم الطرح العام الأولي لأسهم شركة المها للسيايراميك بنجاح في أكتوبر 2014، حيث تلقينا عددا قياسيا من طلبات الاكتتاب بلغ 34851 لإجمالي 391 مليون سهم، وبالتالي فقد فاق الاكتتاب الحجم المتوقع بواقع 19.5 ضعفاً. وتم إدراج أسهم الشركة في سوق مسقط للأوراق المالية في 3 نوفمبر 2014، وكانت مكاسب الإدراج بنسبة 69%.

2. بيع حصتنا في شركة تأجير للتمويل:

أكملنا بنجاح بيع كامل حصتنا البالغة 33.63% في شركة تأجير للتمويل ش.م.ع.ع إلى صندوق الاستثمار العماني بسعر 0/162 ريال عماني للسهم الواحد، وحصلنا على صافي حصرية بيع قدرها 13.67 مليون ريال عماني، وحققنا معدل عائد داخلي بنسبة 12.97% في السنة على الاستثمار خلال فترة الحيازة من 2006 إلى 2014.

3. بيع أسهم بنك صحار:

خلال الفترة من أبريل إلى يونيو 2014، قمنا ببيع كامل حصتنا البالغة 27.203 مليون سهم في بنك صحار (تمثل 2.38%) بمتوسط سعر 0/228 ريال عماني للسهم الواحد، وحققنا صافي ربح يفوق 0.94 مليون ريال عماني، وهو ما يمثل معدل عائد داخلي قدره 31.6% في السنة على الاستثمار خلال فترة الحيازة من أبريل 2013 إلى يونيو 2014.

4. الحصة الاستراتيجية في الشركة العمانية للاستثمار (أومنيفيست):

من خلال تقييم وتحديد الفرص الاستثمارية في سوق مسقط للأوراق المالية، قمنا بالاستحواذ على حصة استراتيجية تزيد عن 6.4% في شركة أومنيفيست، ونحن حالياً ثالث أكبر مساهم في هذه الشركة.

التوقعات

من المتوقع أن يستمر برنامج التنويع الاقتصادي في دعم النمو خلال سنة 2015. يتوقع صندوق النقد الدولي أن تنخفض نسبة نمو الاقتصاد العماني الى 3.4% في سنة 2015 بعد أن كانت في حدود 5.1% في سنة 2013، وذلك نظراً لتأثير انخفاض الإيرادات النفطية على حجم النفقات العامة مما يؤثر بدوره على نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. إلا أن سلطنة عمان تتمتع بنظام مصرفي قوي، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال على نطاق المنظومة 16% ونسبة إجمالي القروض المتعثرة 2.1%،

إضافة إلى الجهود التي تبذلها الحكومة لتوسيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يستوعب عمالة كثيفة مما يساعد على خلق المزيد من فرص العمل بدعم من نمو الاقتصاد غير النفطي.

المخاطر والمخاوف

هناك مخاطر مالية مختلفة ورد ذكرها في الإيضاح 24 من القوائم المالية المجمعة. وهي بالأساس مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق. ولتفادي التكرار، سيتم التطرق لهذه المخاطر بالتفصيل في الإيضاح 24 من القوائم المالية المجمعة لذلك لم يتم تكرارها هنا.

بصفة عامة، فإن المخاطر التي تتعرض لها الشركات المستثمر فيها هي مصدر قلق لشركة الأنوار أيضاً. وتتمثل هذه المخاطر في زيادة التكاليف وانخفاض هوامش الربح وزيادة المنافسة من مصادر التوريد الأخرى والتحول في رغبات العملاء وبحثهم عن حلول أخرى.

نظم الرقابة الداخلية ومدى كفايتها

يوجد بالشركة ضوابط رقابة داخلية فعالة ومناسبة لحجم وطبيعة العمليات. وقد قامت الشركة بإعداد دليل الصلاحيات المالية وتم اعتماده من قبل مجلس الإدارة، ويتضمن هذا الدليل مستوى الصلاحيات المخولة لمختلف العمليات اليومية.

يخضع نظام الرقابة الداخلية لمراجعة منتظمة من قبل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه والإدارة ومراقب الحسابات الداخلي. ويتم إدارة الأعمال التجارية للمجموعة من خلال إطار رقابة متطورة يستند إلى بيانات السياسات والإجراءات المكتوبة وكُتيبات الرقابة. وقد أنشأ مجلس إدارة الشركة هيكلًا إداريًا يحدد بكل وضوح الأدوار والمسؤوليات وخطوط الإشراف المباشر. كما يتم توثيق السلطات المفوضة وإبلاغها إلى جميع الموظفين.

وفقاً لمتطلبات الهيئة العامة لسوق المال، يوجد بالشركة وحدة تدقيق داخلي متكاملة تحت إدارة مدير مؤهل وذو خبرة يعمل تحت إشراف رئيس لجنة التدقيق.

تقدم الإدارة تقارير منتظمة عن أداء أعمال المجموعة إلى مجلس الإدارة. وهناك مراقبة وثيقة لاتجاهات الأداء والتوقعات وكذلك الأداء الفعلي بالمقارنة مع الموازنات المعتمدة والفترات السابقة. يتم إعداد المعلومات المالية باستخدام سياسات محاسبية ملائمة يتم تطبيقها بثبات. وقد تم وضع إجراءات وضوابط تشغيلية لتسهيل إنجاز التعاملات بشكل كامل ودقيق وفي الوقت المناسب لغرض المحافظة على الأصول. وتشمل هذه الضوابط أيضاً الفصل بين الواجبات والمطابقة الدورية بين الحسابات وتقييم الأصول والمراكز المالية.

مناقشة الأداء المالي والتشغيلي

خلال السنة، حققت الشركة أرباحاً مجمعة منسوبة لمساهمي الشركة الأم بقيمة 4.81 مليون ريال عماني بالمقارنة مع 3.05 مليون ريال عماني خلال سنة 2013-2014، أي بنسبة نمو قدرها 57.7% في الحسابات المجمعة للمجموعة، وحققت أرباحاً قدرها 6.21 مليون ريال عماني خلال السنة، بالمقارنة مع

أرباح قدرها 1.84 مليون ريال عماني خلال سنة 2013-2014، أي بنسبة نمو بلغت 337.5% في حسابات الشركة الأم.

بلغ عائد السهم الواحد للمجموعة 36 بييسة في السنة المالية 2014-2015 مقابل 23 بييسة في السنة المالية 2013-2014.

وبلغ صافي الأصول للسهم الواحد للشركة 196 بييسة كما في 31 مارس 2015، مقابل 185 بييسة كما في 31 مارس 2014.

إن نتائجنا المالية تعكس الأداء الجيد الذي حققته جميع شركات المجموعة.

السنة المالية المنتهية في 31 مارس	2013	2014	2015
الربح بعد الضريبة (ألف ريال عماني)	1,599	3,051	4,814
عائد السهم الواحد (ريال عماني)	0/012	0/023	0/037
صافي قيمة الأصول (ريال عماني للسهم الواحد)	0/152	0/170	0/195

بالنظر الى الأرباح المتوفرة واحتفاء بمرور 20 عاما على تأسيس الشركة، يُوصي مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 10% (10% في السنة السابقة) وأسهم مجانية بنسبة 15% (8.75% في السنة السابقة).

نود أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأعضاء مجلس الإدارة على حكمتهم وتوجيهاتهم السديدة التي ساعدتنا على تنفيذ استراتيجياتنا بنجاح. كما نُسجل تقديرنا لثقة المساهمين بنا والدعم الذي نلقاه من البنوك المتعاملة معنا.

مع تحيات،



ريجي جوزيف

الرئيس التنفيذي